د.إيمان بنت زكي عبد الله أسرة

السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية

المحاضرة الثانية

د. إيمان بنت زكي عبد الله أسرة

مهمة السياسة التعليمية وأهميتها

- تحدد السياسة **التعليمية إطار التعليم وفلسفته وأهدافه ومراحله وأنواعه، فلا يمكن لأي أمة أن تنهض فكرياً وحضارياً مالم يكن لديها سياسة تعليمية واضحة وواقعية ومرنة مستمدة من فلسفة المجتمع ومنسجمة مع مبادئه وقيمه وقائمة على أسس علمية**
- **فالسياسة التعليمية المبنية على أسس علمية تساعد في..:**
- وضع الخطط وبناء البرامج التي تكفل بناء شخصية الفرد وفق معتقدات المجتمع
- تحديد آلية لقياس الأداء في النظام التعليمي.
- تحديد الأطر والمبادئ والقيم التي تسير على ضوئها العملية التربوية
- توجيه واتخاذ القرارات الصائبة لتحقيق الأهداف الموضوعة
- تحديد المسؤوليات الإدارية عند تنفيذ تلك السياسات .
- حل كثير من المشاكل التربوية وفي تغيير الأوضاع التربوية القائمة وغير المرغوب فيها .

- وفي المقابل إذ لم يكن هناك سياسة تعليمية ناجحة يؤدي ذلك إلى ضياع أموال وجهود بشرية كبيرة تبذل في بناء مؤسسات تعليمية تتطلب تكاليف باهضة دون أن تحقق الهدف المرجو منها .
- ونتيجة لذلك، أدركت المملكة العربية السعودية أهمية وجود سياسة تعليمية تنبثق من الإسلام الذي تدين به فكراً ومنهجاً وتطبيقاً حيث أصدرت في عام ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠ م وثيقة سياسة التعليم لتكون ترجمة عملية ووثيقة علمية تربوية لنظام التعليم وأهدافه في المملكة.
- وبالرغم من تعدد الخصائص والمميزات التي امتازت بها السياسة التعليمية في المملكة عن غيرها - مثل قيامها على أساس عظيم وواضح وهو الإيمان بالله ورسوله، والاهتمام بالمواد الدينية في جميع مراحل التعليم، و مجانية التعليم، والفصل بين الجنسين في التعليم - إلا أنها وضعت لتلبي حاجات المجتمع والتطورات العالمية في ذلك الوقت ولم يُجرَ عليها أي تعديل بعدئذ.

وثيقة سياسة التعليم في المملكة

- تعرّف وثيقة سياسة التعليم السعودية بأنها "الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم أداءً للواجب في تعريف الفرد بربه ودينه وإقامة سلوكه على شرعه وتلبيةً لحاجات المجتمع وتحقيقاً لأهداف الأمة".
- هي وثيقة مكتوبة مكونة من مئتين وستة وثلاثين بنداً صادرة عن اللجنة العليا لسياسة التعليم عام ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م تحدد الاتجاهات والمنطلقات والأهداف العامة والفرعية للتعليم و تعتبر المرجع الأساس لنظام التعليم في المملكة.

هذه الوثيقة مقسمة إلى تسعة أبواب كالتالي:

- الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم
- غاية التعليم وأهدافه العامة
- أهداف مراحل التعليم
- التخطيط لمراحل التعليم
- أحكام خاصة (وتشمل المعاهد العلمية، تعليم البنات، التعليم الفني، إعداد المعلم، ومدارس القرآن الكريم ومعاهده، التعليم الأهلي، مكافحة الأمية وتعليم الكبار، التعليم الخاص بالمعوقين، ورعاية النابغين)
- وسائل التربية والتعليم
- نشر العلم
- تمويل التعليم
- أحكام عامة.

المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسة التعليمية:

- القيم والتوجهات التي يفترض أن تتضمنها وتسعى إليها أي سياسة تعليمية وهي المقومات أوالمبادئ العامة التي تشترك فيها كافة السياسات التعليمية في أي مجتمع باعتبار أن الهدف المشترك لها هو تربية الإنسان وتنمية قدراته وجعله قادر على تحمل مسؤلياته القومية، إلا أن منطلقات وسبل تنفيذ هذه المبادئ تختلف بالضرورة من مجتمع لآخر.
- وفي المقابل هناك سياسات تعليمية ثابتة أو خاصة بالتوجهات والمبادئ المرتبطة بالتعليم نفسه وواقعه الثقافي وبتراثه التاريخي وتصورات مجتمعه وهي جزء من سياسة الدولة مثل السياسات والأهداف التعليمية المتعلقة بالدين والمعتقدات والقيم والتي يجب على أي سياسة تعليمية المحافظة عليها وعدم تغييرها مهما حدث في العالم من تغيير.
- وقد يطلق على هذه المعايير المقومات أو المبادئ أوالتوجهات أو أعمدة سياسة التعليم لتعني الأسس التي ينبغي أن نقيّم في ضوئها السياسة التعليمية.

لما الحاجة لمعايير تحكم السياسة التعليمية

- أن السياسة التعليمية غير المستقرة والغايات غير الواضحة والأهداف غير المحددة تجعل الدولة أو الفرد أو نظام التعليم يدور حول نفسه ومن ثم يعود إلى الوضع الذي بدأ منه بعد بذل الجهد والمال والوقت .
- كما أن سبب تأخر مسيرة التربية في العديد من الدول العربية لا يعود في المقام الأول إلى قصور في الامكانات، بل لأن سياسة التربية في هذه البلدان غير واضحة فهي لا تستهدي بسياسة تربوية واضحة المعالم.
- فصياغة وتحديد السياسة التعليمية بشكل دقيق ليمكن فهمها وتطبيقها يعتبر من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق الخطط التنموية وتحسين المستوى الاقتصادي للدولة والمنافسة إقليمياً وعالمياً
- لأنه في ضوء هذا التحديد تتحدد الوسائل والأدوات والطرائق والوسائل وصولاً للأهداف ومن ثم الغايات البعيدة.

ماذا نقصد بوضوح ودقة صياغة سياسة التعليم

- أن تكون ألفاظها واضحة لا يشوبها الغموض ومحددة وملموسة ولا تحتمل أكثرمن تفسير، لأنه كلما اختيرت كلماتها بدقة ونُميت بعناية وبُينت على نحو سليم ضمن ذلك سياسة فعّالة
- أن تكون بياناتها وتصريحاتها معبر عنها بعبارات إيجابية لا تؤدي إلى غموض أو ارتباك حتى يسهل على القائمين عليها تنفيذها
- أن تكون شاملة مبتعدة عن الحشو والتكرار ولغة الخطابة والسيولة اللغوية والزخارف اللفظية التي تؤدي إلى الاختلاف في فهمها ووعيها ومن ثم تفسيرها
- أن تكون أفكارها وبنودها متدرجة ومرتبة ترتيباً منطقياً
- أن تكون قابلة للقياس والملاحظة وواقعية ممكنة التحقيق.

الصفات التي يجب أن تتسم بها السياسة التعليمية حتى تكون فعّالة

- تكون مرنة بحيث تسمح للعاملين في التعليم بالتصرف في حالة حدوث تغيرات داخلية أو خارجية
- أن تكون محددة حتى لا تتنافى مع السياسة العامة للدولة أو تتعارض مع القيم الاجتماعية والأخلاقية
- أن تكون واضحة حتى لا يتم تأويلها وفق الظروف
- أن تكون معروفة ومفهومة من قبل جميع العاملين في مجال التعليم.

مضمون سياسة التعليم:

- كثيراً ما تثار قضية معيارية السياسة التعليمية لمحاولة وضع واقتراح مضامين ومبادئ عامة ينبغي أن تلتزم بها أي سياسة تعليمية في أي مجتمع
- يمكن تصنيف أهم المعايير والمبادئ والتوجهات لتقييم السياسة التعليمية من ناحية المضمون في عشرين معياراً وذلك فيما يلي:
- - المرجعية المجتمعية: أن النظام التعليمي جزء من المنظومة المجتمعية يؤثر ويتأثر بالمجتمع وبظروفه وتطلعاته . تعرف بأنها "الرؤيا العامة التي تشكل الإطار الفكري للمجتمع وإيدلوجيته والتي يعبر عنها (بالهوية) التي تشير إلى الأسس العقدية التي تحكم البنية الكلية للمجتمع".

- التفاعل مع المتغيرات العالمية بما يتفق مع حاجات المجتمع

- فلا بد لأي سياسة تعليمية أن تستوعب المتغيرات العالمية المعاصرة الاقتصادية منها والتكنولوجية لأنها تؤثر و بشكل مباشر على نظم التعليم في دول العالم خاصة النامية منها حتى وإن كانت هذه السياسة وليدة مجتمعها

- وقد صنف الخبراء التغييرات التي حصلت في العالم خلال العقدين الماضيين إلى:

ثورة الاتصالات، وثورة المعرفة، وثورة العولمة، والثورة الاجتماعية، والثورة الاقتصادية .

- الاتساق والتكامل: يقصد به الترابط والتكامل والاتساق بين جميع عناصر النظام التعليمي، فلا يمكن علاج نظام فرعي من النظام التعليمي دون اعتبار النظام ككل، ففشل السياسة التعليمية في الغالب ناجم عن عملية الإصلاح الجزئية.

- فالسياسة التعليمية يجب أن تكون شاملة جميع أشكال التعليم ومراحله ومستوياته بحيث تحيط بالعمل التعليمي من مختلف جوانبه ولا تركز على جانب واحد فقط أو مرحلة معينة أو نوع معين من التعليم لأن التعليم يجب أن يستهدف التنمية الكلية لشخصية المواطن

- ـ تكامل سياسات التعليم مع سياسات قطاعات المجتمع الأخرى:

- أي لابد من وضع السياسة التعليمية في ضوء خطط التنمية الشاملة لجميع القطاعات فلا بد من ارتباط السياسة التعليمية بالسياسة العامة للدولة بحيث تكون أهداف السياسة التعليمية متكاملة مع الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة. وبمعنى أخر بناء وتأسيس شراكة تعليمية بين المؤسسات التعليمية من جهة وبين قطاعات الإنتاج في الدولة من جهة أخرى

- التقويم المستمر للسياسة التعليمية في ضوء حاجات المجتمع:

كثير من الدول تلجأ إلى تعديل سياساتها التعليمية عند ظهور مشكلة في نظمها التعليمية أو عند الحاجة إلى التغييرأو لمقابلة احتياجات ومتطلبات المجتمع والتغيرات المحلية والعالمية. لذلك يجب دراسة حاجات المجتمع ومتطلباته وما يستجد فيه من ظروف ومتغيرات وما يحدث في العالم من تغيرات تؤثر في تربية أبناءه ومن ثم مراجعة بعض جوانب السياسات التعليمية وفقاً للدراسات والبحوث.

- إسناد وضع ومراجعة السياسة التعليمية للمؤسسات المتخصصة مع إشراك المجتمع في ذلك:
- لا بد أن يتم وضع السياسة التعليمية من قبل متخصصين بحيث لا ينفرد شخص واحد بصنع السياسة أياً كان شأنه ومهما كان موقعه، كأن تقوم مؤسسات خاصة لديها مجموعة من الخبراء بوضع السياسة التعليمية وفقاً لأسس علمية ودراسات مكثفة وهو ما يطلق عليه "بالمؤسسية".
- فالمجتمع يجب أن يعبر عن رأية وأن يقيم نتائج التطبيق ومشكلاته فهو صاحب المصلحة الأساسية في التعليم وهو مايطلق عليه "بالتغذية الشعبية" فالتعليم مسؤولية الجميع

- ـ الابتعاد عن المقارنات غيرالعلمية للسياسات التعليمية الأخرى:

يجب مراعاة نوعية المواطن الذي نتعامل معه والثقافة السائدة والفلسفة الحاكمة والظروف المحيطة والإمكانات المتاحة في ذلك المجتمع

- ـ التعليم عملية مستمرة:
- التعلم الذاتي:

لا بد أن يتقن الطالب مهارة التعلم الذاتي بحيث يكون قادرعلى استخلاص النتائج وتحليلها والتعامل مع مصادر العلوم المختلفة فهذا يتطلب تحديث المناهج ووسائل التعليم

- ـ الاهتمام بتعليم ما قبل المدرسة:
- إلزامية التعليم الأساسي ومجانيته:

- ـ المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية:
- تنمية السلوك الديمقراطي وتأصيل مبادئ حقوق الإنسان في المجتمع المدرسي:
- الربط بين التعليم واحتياجات سوق العمل:
- التركيز على جودة التعليم:
- تعدد مجالات الاختيار أمام الطالب:

ضرورة تنويع وتوسيع مسارات التعليم وتشعيبه ليتضمن التخصصات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والعلمي والاجتماعي والسياسي والتي أصبحت سمة واضحة من سمات عصرنا الحاضر

- الاهتمام بإعدادالمعلم:

- الإدارة الذاتية للمدارس

- التأكيد على أهمية النشاط المدرسي وزيادة طول اليوم الدراسي
- تعزيز الهوية الثقافية وتنمية المواطنة: